الأمم المتحدة

A/71/173

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ٢٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة طيّه تقريرَ الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، المقدَّم عملا بقرار الجمعية ٦٩/٢٣٣.

* A/71/150.

080816 040816 16-12291 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٩ عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة. ويتضمن التقريرُ معلومات محدّثة عن السياسات والممارسات المتبعة في مجال السياحة المستدامة منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/69/223).

وقد التمست منظمة السياحة العالمية مساهمات بشأن طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة بالسياحة المستدامة، ومن بينها السياحة البيئية، من كلٍّ من الدول الأعضاء فيها والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك من الوكالات والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، عن الإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٣٣/٦٩ في دورتها الحادية والسبعين، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، يتضمن توصيات بشأن سبل ووسائل تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، كأداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وباعتبار منظمة السياحة العالمية الوكالة المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي أوكل لها دور محوري في تشجيع تنمية السياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع، فقد طُلب إليها أن تضطلع أيضا بدور قيادي في إعداد هذا التقرير.

٢ - وبناءً على ذلك، التمست منظمة السياحة العالمية في مستهل عام ٢٠١٦ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها تقديم معلومات محدَّثة لرصد تنفيذ القرار ٢٢٣/٦٩. وبالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، لا تزال استراتيجيات السياحة الوطنية جارية وستنتهي معظمها في عام ٢٠٣٠[(١)]. وقدّم اثنان وثلاثون دولة وإقليما من الأعضاء في منظمة السياحة العالمية تحديثا بشأن هذه المسائل في إطار مذكرات شفوية للمتابعة بشأن الدراسة الاستقصائية السابقة المتعلقة بتنفيذ القرار منذ عام ٢٠١٤. وترد في مرفق هذا التقرير قائمةٌ بأسماء المجيبين على الدراسة الاستقصائية. ومن بينهم، ذكر ١٩ بلدا بأنها عززت مبادئها التوجيهية أو أطرها الوطنية المتعلقة بالسياحة المستدامة منذ عام ٢٠١٤. والتمست منظمة السياحة العالمية مساهمات أيضا من الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك من منظمات دولية أخرى، بالإضافة إلى استعراض المبادرات والمشاريع القائمة ذات الصلة. وقد أُعدَّ هذا التقرير استنادا إلى الإجابات الواردة والمعلومات التي تم الحصول عليها في إطار هذه العملية ومن المنشورات والوثائق ذات الصلة الصادرة عن منظمة السياحة العالمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية. وتتواءم النتائج الرئيسية المستخلَصة من تقرير هذه السنة مع النتائج المستخلَصة من التقرير السابق، وهي تشمل، في جملة أمور، ضرورة إقامة المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة المساعدات التقنية والمالية المقدَّمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الأرض في مجال تنويع تطوير المنتجات المحلية، وتحسين المقاييس والمعايير الدولية المتعلقة برصد وتقييم الاستدامة باستخدام تكنولوجيا مبتكرة وموارد غير التقليدية، وإدماج جانب أكبر من القيم والممارسات المحلية وقيم وممارسات الشعوب الأصلية في السياحة، وجعل هذا القطاع عامل

(١) منذ صدور التقرير السابق للأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن هذا الموضوع (A/69/223) واعتماد الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، خطةَ التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تغيير نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال حفظ البيئة والثقافة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتخطيط والتنمية السياحية القادرة على الصمود، كما أشارت إلى ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

ثانيا - المستجدات التي حدثت منذ اتخاذ القرار ٦٩/٢٣٣

ألف - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

٣ - في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، أكدت الجمعية العامة أن الطبيعة التفاعلية والشاملة لقطاع السياحة تسمح له بإقامة روابط مع القطاعات الأخرى وبتقديم إسهامات كبيرة للجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة: وهي الجانب الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي - الثقافي، ولهذا وُضِعت السياحة في مقدِّمة أولويات تنفيذ تلك الولاية، أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة[٢]. وأشارت الوثيقة أيضا إلى ضرورة دعم أنشطة السياحة المستدامة والاستثمار فيها وكذلك أنشطة بناء القدرات المتصلة بها التي تمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وجماعات الشعوب الأصلية عبر تحسين مستوى الرفاه وسبل عيش على الصعيد المحلي عن طريق تعزيز وحفظ البيئة والحياة البرية والنباتات والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتنوع الثقافي.

٤ - وقد أشادت خطة عام ٢٠٣٠ بالسياحة لأنها قادرة على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص للعمل، وتعزيز الثقافات المحلية والتعجيل بنسق الانتقال نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامةً. وقد أُدمج دور السياحة تحديدا في الأهداف ٨ و ١٢ و ١٤ المتعلقة بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية، على التوالي. ولكن الطبيعة الشاملة للسياحة تجعلها في موضع يمكِّنها من دعم جميع الأهداف السبعة عشر. ويتطلب ذلك اتباعَ نهج كلي للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ولتحمُّل المسؤولية عن الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية. وفي الواقع، هنالك حاجة ليشكّل قطاع السياحة عاملا من عوامل التغيير، وتوجد فرصة متاحة أمامه، بالتركيز على التعجيل باتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بينما يظل يشكل أداة

(٢) UNWTO, *Sustainable Tourism for Development Guidebook* (Madrid, 2013).

أساسية متاحة لاستخدام البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق الأهداف ٨ و ١٢ و ١٤، فضلا عن دعم الأهداف الأربعة عشر الأخرى.

باء - إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وبرنامج السياحة المستدامة

٥ - مثّل اعتماد إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أحدَ النتائج العملية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقد رحبت به الجمعية العامة في قرارها ١٩٣/٧٠. ويعترفُ إطار السنوات العشر بأن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، تشكل محركا مهمًّا لإدخال تغييرات اجتماعية - ثقافية واقتصادية من خلال برنامجه للسياحة المستدامة، وهو أحد البرامج الأولية لإطار السنوات العشر المتفَّق عليها في المؤتمر. وتُشرف على هذا البرنامج منظمةُ السياحة العالمية بالاشتراك مع حكومات فرنسا والمغرب وجمهورية كوريا، وهو يضم مجموعة متنوعة من الجهات المعنية التي أقامت شراكة من أجل تنفيذ هذا البرنامج بفعالية. وهو يهدف إلى تحفيز التغيير في عمليات السياحة خلال العقد القادم من أجل تحقيق الاستدامة باتخاذ قرارات قائمة على معطيات موثوقة وعلى الابتكار والتعاون بين الجهات المعنية، وعلى الرصد، وعلى اعتماد نهج يراعي دورة الحياة من أجل إدخال تحسينات باستمرار. ونظرا لطبيعة السياحة، وهي نشاط بشري يتم السعي من خلاله بنشاط إلى اكتساب تجارب جديدة، فهي تمثل قطاعا يتيح فرصة فريدةً للاضطلاع بدور عامل من العوامل المساهمة في إدخال تغيير إيجابي على أنماط السلوك وأنماط العيش القائمة. ويحفِّز البرنامجُ على وضع وتنفيذ أنشطة ومشاريع وممارسات جيدة في مجال التخطيط السياحي الذي يراعي الكفاءة في استخدام الموارد ويحرص على انخفاض انبعاثات القطاع من الكربون، وعلى الحد من فقدان التنوع البيولوجي، وعلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية، والحفاظ على التراث الثقافي، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين سبل العيش المستدامة، والتكيّف مع واقع تغيّر المناخ. ويُتيح البرنامجُ فرصة رئيسية لضمان إسهام السياحة بفعالية في التنمية المستدامة في إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٥، قام البرنامج بوضع عدة مشاريع رئيسية ومحفّزة تهدف إلى التعجيل بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في القطاع السياحي وبإنشاء وجود له في وسائط الإعلام الاجتماعية على تويتر وفيسبوك، وذلك في جملة الإنجازات الرئيسية التي حققها البرنامج.

جيم - إعلان عام ٢٠١٧ السنةَ الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية

٦ - أشارت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٣/٧٠، إلى قرارها ١٤٨/٦٥ بشأن المدونة العالمية لآداب السياحة، وقرارها ٢٠٧/٦٨ بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وقرارها ٢٣٣/٦٩ بشأن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وأحاطت علما بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها الحادية والعشرين، المعقودة في ميديين، كولومبيا، في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بشأن السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية لعام ٢٠١٧، وأعلنت عام ٢٠١٧ السنةَ الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية. ودعت الجمعيةُ العامة منظمةَ السياحة العالمية إلى أن تقوم، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠، بتيسير تنظيم السنة الدولية وإحيائها، بالتعاون مع الحكومات، والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وشجعت الجمعيةُ جميعَ العناصر الفاعلة الأخرى على الاستفادة من السنة الدولية لتشجيع اتخاذ الإجراءات على جميع المستويات، بسبل منها التعاون الدولي، وللنهوض بدور السياحة المستدامة كوسيلة للنهوض بالتنمية المستدامة وتسريع وتيرتها، ولا سيما للقضاء على الفقر وحماية البيئة والثقافة.

دال - الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة

٧ - في عام ٢٠٠٤، أطلقت منظمةُ السياحة العالمية المراصدَ العالمية المعنية بالسياحة المستدامة، التي أصبحت تُعرَف الآن باسم الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة، من أجل تزويد صانعي السياسات والمشرفين على قطاع السياحة بإطار يُتيح جمع وتحليل وإيصال المعلومات المتعلقة بآثار السياحة على الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية على الوِجهات السياحية. ويكمن هدف هذه الشبكة في المساعدة على بلورة سياسات أفضل في مجال السياحة المستدامة باتخاذ قرارات قائمة على معطيات موثوقة في مختلف الوِجهات السياحية في جميع أنحاء العالم. وقد أقرّ مؤتمر منظمة السياحة العالمية الأول بشأن المراصد العالمية المعنية بالسياحة المستدامة، الذي عُقد في مدريد في عام ٢٠١٣، بأن التنمية السياحية، إذا تم التخطيط لها وتمت إدارتها بكفاءة، يمكن أن تسهم في حماية البيئة وفي الحد من الفقر من خلال التركيز على ميزات التنوع البيولوجي. وأقر المؤتمر أيضا بأنه يمكن للسياحة أن تقوي الإرادة السياسية لحفظ البيئة بالترويج بفعالية لتقديم مساهمات مالية وتبرعات.

٨ - وهناك طلبات متزايدة من المنظمات السياحية ومن أصحاب المصلحة في هذا القطاع إلى القيام، بصورة منهجية أكثر، برصد وجمع البيانات وبالكشف عن إشارات الإنذار المبكر من أجل دعم عملية صنع القرار القائمة على معطيات موثوقة. وفي عام ٢٠٠٤، نشرت منظمةُ السياحة العالمية 'دليل مؤشرات التنمية المستدامة للوجهات السياحية'[٣]، الذي يتضمن المنهجية التي تتبعها منظمة السياحة العالمية لوضع مؤشرات السياحة المستدامة. وقد نظّمت منظمةُ السياحة العالمية سلسلةً من حلقات العمل الإقليمية والوطنية بشأن مؤشرات السياحة المستدامة لتدريب المسؤولين عن قطاع السياحة والمهنيين العاملين فيه على تطبيق هذه المنهجية، وقد استُخدِم عرض تقني واتُّبِع نهج تشاركي في الوِجهات السياحية التي اختُبِرت فيها هذه المؤشرات. واتّسع نطاق هذه المبادرة العالمية بطريقة مبتكرة وتشاركية وشاملة من أجل تطوير أدوات للرصد والتقييم، وسعيًا لمواصلة تحسين قياس الاستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات غير التقليدية.

٩ - ومنذ عام ٢٠٠٤، أُنشئ العديد من المراصد في مختلف أنحاء العالم. وقامت بعض المراصد الأكثر تميُّزا بتقاسم تجاربها مع المراصد الأخرى أثناء الاجتماع التشاوري المفتوح الذي عقدته الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة بشأن النهوض بقياس تنمية السياحة المستدامة، والذي دار في مقر المنظمة في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد سلّط الاجتماع الضوءَ على المبادرات الإقليمية الهامة، مثل النظام الأوروبي للمؤشرات السياحية، الذي ساهم بنشاط في إنشاء مراصد وفي تعزيز التنمية المستدامة للسياحة باتخاذ قرارات قائمة على معطيات موثوقة. وكان الاجتماع يهدف إلى التوصل إلى فهم أفضل للاحتياجات العمليّة الحالية للوِجهات السياحية بوضع تعاريف ومنهجيات وتكنولوجيات أفضل لدعم قطاع السياحة، ولا سيما لدعم الوجهات السياحية في مساعيها الهادفة لتنمية السياحة بصورة مستدامة.

١٠ - وقد تصدّت الحكومات وقطاع السياحة والوجهات السياحية وأصحاب المصلحة الآخرين للتحديات الماثلة أمام التنمية المستدامة بما فيها ما يتعلق بالسياحة، باتباع سياسات وطنية وإقليمية ودولية. وتوجد تحديات أخرى فيما يتعلق بإدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في الحياة اليومية نتيجة لضرورة إضفاء مزيد من الاتساق على عملية تطوير المنتجات. وكشفت المساهمات الواردة من الدول الأعضاء عن إدماج السياحة البيئية بشكل متزايد في الأطر الوطنية للسياحة المستدامة، بما يتسق مع الفقرتين ١٣٠ و ١٣١ من الوثيقة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وفي الأثناء، تواصل منظمة السياحة العالمية وبرنامج

(٣) UNWTO, *Indicators of Sustainable Development for Tourism Destinations: A Guidebook* (2004).

السياحة المستدامة التابع لإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الترويجَ بنشاط لإدماج السياحة المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين والتعجيلَ بهذا الإدماج من خلال مبادرات تحفِّزها السياساتُ ومبادرات ذات توجه عملي موجَّهة لجميع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة.

ثالثا - المبادرات الدولية ذات الصلة بالسياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية

١١ - في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، حدّدت ورقة الإحاطة التي أعدتها منظمة السياحة العالمية بشأن التقدم نحو قياس القيمة الاقتصادية للسياحة القائمة على مشاهدة الحياة البرية في أفريقيا خطوةً أولى نحو قياس القيمة الاقتصادية لحصة السياحة القائمة على مشاهدة الحياة البرية من السوق السياحية في أفريقيا بصورة أكثر منهجية ونحو تحديد دور قطاع السياحة في مكافحة الصيد غير المشروع. وجُمعت مساهمات من الهيئات المسؤولة عن السياحة والحفظ في أفريقيا، وكذلك من وكالات الرحلات الدولية والوكالات الموجودة في أفريقيا، بشأن الإحصاءات المتاحة، واستعراضات دراسات الحالات، وأجريت مقابلات متعمِّقة. ويمكن للقياس التشاركي الذي أوضحته منهجية ورقة الإحاطة أن يساعد على وضع نظم أفضل للرصد من أجل الحفاظ على الحياة البرية والتنوع البيولوجي والبيئة، فضلا عن تقييم الأداء الاجتماعي - الاقتصادي لوجهة سياحية معيّنة والأثر على سبل العيش هناك، على الصعيدين الإقليمي والوطني.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تركت حملة ''متحمّسون من أجل الحياة البرية''، التي نُظّمت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦، أثرا على مختلف القطاعات والصناعات، وقد ركّزت على أهمية المشاركة المحلية في حفظ الأحياء البرية. وكانت هذه الحملة مشروعا ترويجيا مشتركا شارك في تنظيمه كلٌّ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، مما عزز قدرة المشاركين على الترويج للقيم الكامنة في الأنواع المهددة بالانقراض عبر قنوات التواصل الاجتماعي للتوعية بالجرائم المرتكبة في حق الأحياء البرية وبالاتجار غير المشروع. ودعت اتفاقية التنوع البيولوجي إلى تعزيز الوعي وتكثيف النشاط من أجل إشراك المجتمعات المحلية في حفظ الأحياء البرية والموائل، وكذلك بالتنمية المستدامة، بمناسبة يوم البيئة العالمي. وأتاح اليوم العالمي للمحيطات فرصةً للقيام بنفس القدر من أنشطة التوعية عبر وسائط الإعلام الاجتماعية من أجل استخدام موارد المحيطات والموارد البحرية بأساليب أكثرَ استدامةً

ولتناول الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في هذا الصدد. وأشار إعلان بيجين بشأن السياحة المستدامة باعتبارها محركا للتنمية والسلام الذي اعتُمد أثناء المؤتمر العالمي الأول المعني بالسياحة من أجل التنمية، الذي عُقد في بيجين خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٦[٤]، إلى ضرورة اتباع سلوك مستدام في الوِجهات الجزرية من أجل حماية الموارد البحرية وتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

١٣ - ويمكن لتحسين التسويق والاتصال فيما يتعلق بالممارسات المستدامة أن يعجّل بالقرارات التي يتخذها المستهلكون لتلبية احتياجاتهم، مما يمكن أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للتعجيل بالتعريف بأهمية التنوع البيولوجي والثقافة على الصعيد المحلي أن يعزز التوعية على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل إحداث تغيرات سلوكية تعجّل باعتماد الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع السياحة وتعجّل بإعداد منتجات سياحية محلية أكثر استدامةً، يمكن بدورها أن تكون مصدرا للفخر ولترسيخ القيم المحلية في إطار التنمية المستدامة.

١٤ - وتم التطرق إلى دور السياحة في النهوض بالهدفين ٨ و ١٢ من أهداف التنمية المستدامة أثناء مؤتمر السياحة المستدامة والندوة المتعلقة بالتعجيل بالتحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، اللذين عُقدا يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في أبيدجان، كوت ديفوار، في إطار مناقشات تفاعلية دارت مع الوزراء المعنيين بشأن ضرورة فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي ومع ممثلي القطاعين العام والخاص بشأن الإشراك الفعلي لأصحاب المصلحة والأداء السياحي. وسلّطت المناقشات الضوء على ضرورة تمويل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في السياحة والتنمية المستدامة والاستثمار فيها، من أجل تمكين الشباب والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وإتاحة المزيد من التعاون عبر الوطني والإقليمي وتحسين السلاسل المحلية المولّدة للقيمة على عين المكان وإنتاج منتجات أكثر جاذبية للأسواق المحلية بطريقة تعاونية. وخلال المناقشات، دُعي إلى تنويع المنتجات السياحية من أجل ضمان التوازن في الطلب. ويمثِّل تحقيق التوازن بين الطلب على السياحة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي أولوية بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. وناقش الممثلون الإقليميون من مختلف أنحاء القارة كيف أن استفادة السكان المحليين من الموجودات الطبيعية والثقافية كفيل بأن يقوّي الشعور بالاعتزاز بالنفس وتنوُّع الطلب على المنتجات، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز القدرة على الصمود بتحفيز أنشطة مماثلة في بلدان أخرى ويعزز

(٤) متاح على الرابط التالي: www.cvent.com/events/first-world-conference-on-tourism-for-development/custom-22-d99c4650f33042799c5884d453e2f194.aspx.

حفظ التنوع البيولوجي، كما ورد في 'بيان ميديين بشأن السياحة والنقل الجوي لأغراض التنمية'، الذي اعتُمِد أثناء المنتدى الرفيع المستوى بشأن السياحة والنقل الجوي لأغراض التنمية الذي اشتركت في تنظيمه منظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي، والذي عُقد في ميديين، كولومبيا، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انبثقت وثيقتان ختاميتان رئيسيتان عن مناسبتين رفيعتي المستوى، هما بيان ميديين وإعلان بيجين بشأن السياحة المستدامة باعتبارها محركا للتنمية والسلام. وقد ركّز بيان ميديين على تعزيز التعاون الوثيق والحوار بين قطاعي الطيران والسياحة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وقد تضمّن إعلان بيجين أيضا تعهدا بالنهوض بمساهمة السياحة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف ٨ و ١٢ و ١٤ منها، وأشاد الإعلان كما ينبغي بالسياحة باعتبارها أداة هامة للقضاء على الفقر، ولتحقيق التنمية، والحفظ، السلام.

١٦ - وأشارت الوثيقتان الختاميتان إلى القدرة الكامنة للسياحة على تعزيز النمو والتنمية المستدامين والقادرين على الصمود، وكذلك إلى الدور المهم الذي تضطلع به السياحة بوصفها أداةً لتمكين المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، بما في ذلك النساء والشباب، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد بيان مديين أيضا أن التعاون فيما بين جميع الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك الحكومات على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، ضروري لتحقيق أهداف السياحة المستدامة وأن السياحة المحلية تساعد على توزيع الفوائد وفرص العمل والثروات بشكل أفضل على جميع أنحاء الأقاليم. واستند بيان مديين إلى الروابط الوثيقة القائمة بين السياحة والقطاعات الأخرى، وكيف ينبغي لتطوير السياحة الداخلية أن يشكل جزءا لا يتجزأ من التخطيط الإنمائي الاستراتيجي الذي يسهم في تعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي بتعزيز الشعور بالفخر بالذات وبإدماج القيم المحلية في الخطط والسياسات المتعلقة بالسياحة المستدامة. وسلّط إعلان بيجين بشأن السياحة المستدامة باعتبارها محركا للتنمية والسلام الضوءَ على قدرة السياحة على إقامة روابط بين مختلف القطاعات وعلى التخفيف من آثار تغير المناخ والاحترار العالمي بتشجيع ممارسات السياحة المسؤولة، التي تتضمن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٧ - وقد وضع مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مقرره ٥/١٢، إرشادات تشيناي المتعلقة بإدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر، وشجّع على تنفيذها، وفقا

للقوانين والأولويات والخطط والسياسات والإجراءات والاستراتيجيات الوطنية. وشجّع المؤتمرُ الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين على إدماج القيم المتصلة بالتنوع البيولوجي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة المستمدَّة من ثقافات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عبر تبادل المعلومات. وفي هذا الصدد، رحّب مؤتمر الأطراف بالعمليات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، نظرا إلى أن تبادل واعتماد أفضل الممارسات في مجال التنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر سيكتسي أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السياحة المستدامة والقادرة على الصمود والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

١٨ - في إطار المناقشة المواضيعية التي أُجريت بشأن التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر في سياق المقرر المذكور أعلاه، تم التشديد على أن مشاركة الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية وإدماج قيمها الثقافية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لا تزال من بين الأولويات، مع إقرار القيم المتنوعة والشاملة والمتأصلة للتنوع البيولوجي، فضلا عن قيمته الروحية والثقافية، واستخدام النهج الملائمة والفعالة غير السوقية والسوقية والنُّهج التي تستند إلى الحقوق، مع مراعاة الظروف والرؤى والنهج الوطنية (انظر الفقرة ٩ من المقرر ١٢/٥). وينبغي مراعاة هذه النُهج الفعالة التي تتبعها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إزاء حفظ التنوع البيولوجي وأهميته الثقافية عند بلورة الخطط والسياسات على الصعيد الوطني، ولا سيما بالنسبة لقطاع السياحة. وقد اتضح من التقارير الوطنية الخامسة التي قدمتها العديد من الدول الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠١٤ أن التنمية السياحية المتكاملة تسهم في حفظ التنوع البيولوجي وفي تعزيز حماية البيئة. وقد شدّد كل من بيان ميديين وإعلان بيجين بشأن السياحة المستدامة باعتبارها محركا للتنمية والسلام على أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة إلى جانب النهوض بالثقافة والرفاه الاجتماعي للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية كما دعت الوثيقتان إلى ذلك.

١٩ - وسلّط إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتُمِد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، المعقود في سينداي، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، الضوءَ على ضرورة إقامة روابط بين النُّهج المتبعة في القطاع السياحي وفي إدارة الكوارث، وكذلك على الدور الهام الذي تؤديه النظم الإيكولوجية في التخفيف من المخاطر. ونظراً إلى أن تغير المناخ أصبح يتسبب في نشأة كوارث طبيعية أكثر حدة في جميع أنحاء العالم وبنسق أسرع، فمن الأهمية بمكان إقامة روابط بين السياحة وإدارة الكوارث، وتسليط الضوء على أهمية السياحة وعلى الآثار التي تتعرض

لها الوِجهات السياحية، والتآزر بين الجهات المعنية، وتشجيع استخدام التكنولوجيات المبتكرة من أجل تعزيز القدرة على الصمود، والتخفيف من حدة الكوارث في الوِجهات. وشجّع إطار سنداي الحكوماتِ على إشراك النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والعاملين الآخرين على مستوى المجتمعات المحلية في التخطيط للسياسات والخطط والمعايير وفي تنفيذها.

٢٠ - ودعا بيان ميديين وإعلان بيجين بشأن السياحة المستدامة باعتبارها محركا للتنمية والسلام إلى زيادة إشراك الشعوب الأصلية في السياحة وإلى إيجاد المزيد من فرص العمل لتلك المجتمعات، ولا سيما للنساء والشباب. وتكتسي إتاحة المزيد من الخيارات لمشاركة الشعوب الأصلية ولتشغيلها في قطاع السياحة أهمية حيوية لتعميق شعورها بالفخر بالذات ولتمكينها. وتوفّر المشاريع التي تنفّذها منظمة العمل الدولية في جنوب أفريقيا وفييت نام واستخدام ''دليل الحد من الفقر من خلال السياحة''[٥] الذي أعدته المنظمة فرصًا ووسائل لتكييف تنمية السياحة المستدامة ومحاكاتها وتوسيع نطاقها على مستوى المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وهي تتيح في الوقت نفسه تمكين الشعوب الأصلية، بما في ذلك النساء والشباب، من خلال برامج لبناء القدرات تهدف للقضاء على الفقر. وبالمثل، في عام ٢٠١٣، نشرت منظمة السياحة العالمية والمفوضية الأوروبية ''دليل السياحة المستدامة من أجل التنمية''، الذي شدد على قدرة السياحة على أداء دور أحد عوامل التغيير المؤدية إلى إتاحة فرص لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل مكافحة الفقر والمحافظة على التراث الثقافي والطبيعي، في الوِجهات التي تعيش فيها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وفي الوِجهات النامية. ويتّبع الدليل نهجا شاملا إزاء السياحة، ويغطي طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بالتخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها وأثرها[٦].

٢١ - ويمكن لتشجيع الاستخدام المسؤول للتراث الحي في الأغراض السياحية أيضا أن يوفر فرص عمل جديدة بينما يعزز في الوقت ذاته إحساس أفراد المجتمعات المحلية بالفخر. وتوفر الدراسة التي أجرتها منظمة السياحة العالمية بشأن 'السياحة والتراث الثقافي غير المادي'[٧]، بحثا أساسيا شاملا بشأن العناصر التي تربط السياحة بالتراث الثقافي غير المادي، مع الإقرار بأن

(٥) منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة (جنيف، ٢٠١٣). وهو متاح على الرابط التالي: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/instructionalmaterial/wcms_469865.pdf.

(٦) انظر منظمة السياحة العالمية، Manual on Tourism and Poverty Alleviation, practical steps for destinations (2010) and Sustainable Tourism for Development Guidebook (Madrid, 2013).

(٧) UNWTO, Tourism and Intangible Cultural Heritage (Madrid, 2012).

إدماج التراث الثقافي غير المادي في برامج تطوير السياحة المستدامة ينفرد بميزة إمكانية مساعدة المجتمعات المحلية على التخفيف من وطأة الفقر وإيجاد سبل عيش مستدامة واحترام التراث والبيئات المحلية. وقد اشترك في تنظيم أول مؤتمر عالمي بشأن السياحة والثقافة كلٌّ من منظمة السياحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وقد عُقد المؤتمر في سييم ريب، كمبوديا، خلال الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي إطار موضوع ''بناء شراكة جديدة''، ناقش المشاركون التحديات الماثلة أمام قطاعي السياحة والثقافة والفرص المتاحة لهما. وأيّد المشاركون ''إعلان سييم ريب بشأن السياحة والثقافة'' والتزموا بتشجيع وتيسير إقامة شراكات فعالة بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمعات المحلية في كل من قطاعي التراث الثقافي والسياحة.

رابعا - المبادرات الدولية المتصلة بقياس السياحة المستدامة والسياحة البيئية وبالتقدم التكنولوجي في هذا المجال

٢٢ - لكي ينجح قياس الاستدامة في قطاع السياحة، ينبغي أن تقدِّم المراصد السياحة الإلكترونية والمكاتب الإحصائية الوطنية الدعمَ للوجهات السياحية على جمع البيانات وأن توضّح لها الرؤية على المستويين الوطني والإقليمي بإتاحة تبادل المعلومات بطريقة أكثر يُسرا وانفتاحا وفعالية من حيث التكلفة. ويمكن للدعم المالي المقدَّم من المستوى الوطني إلى الوِجهات السياحية أن يساعد أيضا على تطوير نظم قياس أكثر ابتكارا وتطورا. وبالاقتران مع ذلك، قد يكون من المفيد تزويد المشرفين على الوِجهات السياحية بأدوات قياس أفضل وأكثر فعالية وتنظيم دورات لتدريبهم على كيفية استخدام هذه الأدوات. وينبغي أن يشكّل تبادل أفضل الممارسات والمنهجيات المتّبعة عمليةً دائمةَ التطور تشجع على تبادل التحسينات والابتكارات بصورة منفتحة بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في تنمية السياحة المستدامة وقياسها. ويمكن أن تُحدَّد بوضوح مختلف الصلات القائمة بين الاستدامة وإمكانية الوصول وفوائدهما في قطاع السياحة ويمكن إقامة أشكال تآزر مستمرة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٣ - واتضح أن هذه القياسات وأشكال التآزر تزداد بتطبيق تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية، ولا سيما تلك القائمة على المشاركة و/أو التي ينفذها القطاع العام[٨]. وتستخدم العديد من المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية نظم القياس على مستوى الوِجهات لرسم خرائط أراضيها ولإدماج معارفها ووجهات نظرها وقيمها، مما يسمح بتمكينها بوصفها

(٨) انظر منظمة السياحة العالمية، Sustainable Tourism Governance and Management in Coastal Areas of Africa (Madrid), 2013.

مسؤولة عن ضمان الوِجهات ومواردها وسبل كسب العيش فيها ولكونها خبيرةً بشأنها. وتزوّد هذه الأساليب أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي بالمزيد من وجهات النظر المأخوذة عن المجتمعات المحلية ومن الوِجهات السياحية في مجال قياس الاستدامة، وتتيح في الوقت ذاته سبلاً لتوفير الحماية البيئية والثقافية والقضاء على الفقر بقيادةٍ محلية.

٢٤ - وقد ركّز المؤتمر الدولي للسياحة والتكنولوجيا، الذي عقدته منظمة السياحة العالمية في نارا، اليابان، خلال الفترة من ١ إلى ٤ يونيه/حزيران ٢٠١٦، على تطوير الصلات القائمة بين التكنولوجيا الجديدة والسياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل دراسة التكنولوجيات الناشئة حاليًّا المهمة بشكل خاص لقطاع السياحة والتي تعود بالفائدة على المسافرين والسكان المحليين في الوِجهات السياحية. وأتاح الاجتماع التشاوري المفتوح الذي عقدته الشبكة الدولية لمراصد للسياحة المستدامة بشأن النهوض بقياس تنمية السياحة المستدامة فرصةً لاستكشاف استخدام التكنولوجيات والمنهجيات المبتكرَة، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية والبيانات المربوطة جغرافيًّا والقدرة على إعداد البيانات وتحليل الهواتف الجوالة، للمساعدة على قياس الآثار المترتبة عن السياحة على مستوى الوِجهات. ويمكن لتلك الأدوات الناشئة في قطاع السياحة أن تدعم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية لضمان تحقيق التنمية المستدامة في وِجهاتها السياحية بطريقة مفيدة ومناسبة من حيث التوقيت من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وسلَّط هذا الحدثُ الضوءَ على ضرورة أن تواصل المنظمات الدولية النهوض بالفرص المتاحة حاليا التي توفرها المعلومات المحلية والبيانات التقليدية وغير التقليدية المقدَّمة طوعًا والحوار المفتوح والتفاهم والتواءم مع عمل الجهات الفاعلة ذات الصلة في الوِجهات وعلى ضرورة أن تواصل الاستفادة منها. وشدد المشاركون على أن اتباع نهج شامل يستند إلى معطيات موثوقة ضروري لتنمية سياحة مستدامة وقادرة على الصمود.

خامسا - إدماج السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، في السياسات الهادفة للقضاء على الفقر وحماية البيئة

النتائج العامة للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتنفيذ التي أجرتها المنظمة العالمية للسياحة

٢٥ - عند تحليل النتائج الواردة من المجيبين على المذكرة الشفوية البالغ عددهم ٣٢ (انظر الفقرة ٢)، خلُصت منظمة السياحة العالمية إلى أن هناك اتجاها نحو إدماج تنمية السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، في الأطر والسياسات القائمة في عدد متزايد

من الدول الأعضاء. وقد أشار حوالي ٧٧ في المائة من المجيبين إلى أنهم قاموا بتعزيز أطر حماية البيئة وأطر حفظ التراث الطبيعي والثقافي، في حين أفاد ٢٦ من المجيبين بأنهم قد اعتمدوا أطرا جديدة أو قاموا بتعزيز السياسات والبرامج التي تؤثر بشكل مباشر على المجتمعات المحلية وعلى السكان الأصليين وعلى أصحاب المشاريع السياحية الصغيرة من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة للسياحة. وأشار تسعة عشر من المجيبين إلى الحاجة إلى تقديم مساعدات تقنية، وإلى ضرورة إحراز تقدم تكنولوجي و/أو تحسين أدوات القياس والمعايير والمواصفات من أجل النجاح في تحقيق الاستدامة. وقد أُدمجت تلك المسائل في بعض السياسات والخطط الرئيسية الوطنية. ومنذ أن قدّمت كل من إسبانيا، وألمانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتونس، والسلفادور، وغواتيمالا، وكرواتيا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمغرب، والنمسا، وهندوراس تقاريرها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٤، أطلقت هذه البلدان استراتيجيات جديدة للتنمية السياحية على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو قامت بتنقيح أطرها القائمة، من أجل تعزيز الاستدامة وقياسها مع التكيّف في الوقت نفسه مع تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية – الثقافية والبيئية العالمية.

٢٦ – وتقليديا، دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم السياحة المستدامة من خلال حافظة استثمارات التنمية المستدامة، مما سمح بتحقيق نتائج على الصعيد القطري وبالمساهمة في إقامة شراكات عالمية مثل برنامج السياحة المستدامة المندرج ضمن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وقد أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأنشطة القطرية التي ركّزت على صياغة السياسات والخطط السياحية التي تدعم التنمية المستدامة وتنمية السياحة المستدامة القائمة على الطبيعة في مناطق التنوع البيولوجي البالغة الأهمية كبديل للممارسات التقليدية التي تؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية، وتعزيز قطاع السياحة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، والحد من الأثر السلبي لهذا القطاع، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة المستدامة، وإدماج السياحة المستدامة في السلاسل المحلية المولِّدة للقيمة، وتصميم آليات جديدة للتمويل. ويركّز العديد من الدول الأعضاء أيضا على هذه المجالات، وقد نفّذت بعض الدول مشاريع بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام.

٢٧ – وأشار ثلاثة وعشرون من المجيبين إلى بلورة سياسات وخطط رئيسية وطنية في مجال السياحة وإلى تطبيق نهج يقوم على زيادة إشراك أصحاب المصلحة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وعلى الاعتماد على آليات واستراتيجيات تُنمّي التنظيم بشكل عام. وقد

استفادت عدة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السياسات والاستراتيجيات والخطط من المساعدات المالية والتقنية، وكذلك من المعايير والشهادات والمواصفات الدولية، التي تعرضها كيانات ومنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم. وقد تضمّنت الأمثلة على الشراكات والمشاركات التي ذُكِرت تلك التي أُقيمت مع مصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج العلَم الأزرق، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمجلس العالمي للسياحة المستدامة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، إلى جانب برنامج السياحة المستدامة المندرج ضمن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتشمل المعايير والمواصفات الدولية التي استُخدمت تلك المعتمدَة لدى النظام الأوروبي للمؤشرات السياحية، والمجلس العالمي للسياحة المستدامة، ومنظمة السياحة العالمية. ومن جملة السياسات والخطط الرئيسية السياحية المذكورة أعلاه، أشارت السلفادور، وسيشيل، وصربيا، والمغرب بالتحديد إلى أهمية إدراج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في هذه السياسات والخطط، وهكذا تطرقت مباشرة إلى الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - والتمس المجيبون من وزارات السياحة والقطاع السياحي الحصول على آراء، بناءً على مشاركة وتنفيذ قطاعات ووزارات أخرى، من أجل تعزيز إشراك أصحاب المصلحة، وتنمية السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر وتمكين المجتمعات المحلية والسكان الأصليين. ويمكن الاطلاع على أمثلة على هذا التعاون في برنامج دولة أذربيجان المتعلق بالتنمية الإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، الذي يشكل تتمّةً لبرنامج الدولة المتعلق بتنمية السياحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ حيث تم التماس الدعم من وزارة الاقتصاد من أجل إقامة المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإشراك أصحاب المصلحة في تنمية وتمكين المجتمعات المحلية والسكان الأصليين. وتركّز الاستراتيجية السياحية في لبنان لعام ٢٠١٥ بشكل خاص على الفرص الاقتصادية المتاحة في المناطق الريفية لمساعدة الجماعات المحلية، وحماية التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر. ويكمن مثال آخر في برنامج تنمية النسيج في كوستاريكا، وهو مبادرة أُطلقت في عام ٢٠١٤ لمكافحة التفاوت بين الأقاليم، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين في صياغة مقترحات التنمية التي تخصُّهم. ويعكس ذلك نُقلة نوعية فيما يتعلق بتدخّل الدولة، حيث يُقترح العمل المشترك بين المؤسسات العامة وأصحاب المصلحة المحليين، وهكذا يتشابك محوران كبيران: الصياغة ومشاركة المواطنين.

٢٩ - ويمكن العثور على مثال آخر على مشاركة القطاعين العام والخاص للنهوض بالسياحة المستدامة في السياسات والخطط التي تتناول أهداف التنمية المستدامة في أوروبا. فقد أدمجت الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، التي تضم من جملة الأطراف فيها رومانيا، وسلوفاكيا، وصربيا، استراتيجيةَ تنمية السياحة المستدامة في جبال الكاربات في الاتفاقية، والتي تعمل في إطارها عدة دول وأقاليم في منطقة البلقان معًا لتعزيز التراث والقيم الطبيعية والثقافية والحفاظ عليها. وقد أبلغت كرواتيا عن ارتفاع في نشاط السياحة الريفية والثقافية في استراتيجيتها المتعلقة بالتنمية السياحية لعام ٢٠٢٠. وفي منطقة البلقان أيضا، تم تنفيذ مبادرة السياحة المستدامة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والتي تتعلق بالشبكات الإقليمية لتعزيز التعاون وتشجيع نقل وتكييف موارد فعالة وإنتاج أكثر نظافةً في بلدان جنوب شرق أوروبا، مع التركيز على الاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يتعلق بكفاءة استخدام الموارد (إدارة الطاقة والمياه والنفايات) في قطاع الفنادق بهدف التخفيف من الآثار البيئية للسياحة. وهذا المشروع، الذي نُفِّذ في عام ٢٠١٣، شبيهٌ بمشاريع سابقة نفّذتها اليونيدو في رومانيا وبلغاريا خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، وتم الحصول على نتائج مماثلة في مجال توفير الطاقة وتحقيق وفورات اقتصادية من خلال المشاريع التي نفذتها منظمة السياحة العالمية في إطار برنامج يهدف لترشيد استخدام الطاقة في خو خاو والسياحة المستدامة عن طريق ترشيد استخدام الطاقة باتخاذ تدابير للتكيُّف وللتخفيف من الآثار في كل من تايلند وإندونيسيا خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. ويساعد مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالانتقال نحو سياحة محايدة من حيث انبعاثات الكربون في أوروبا أيضا على إنشاء آليات تمويل مستدامة لإقامة هياكل أساسية سياحية ذات انبعاثات كربون منخفضة تركّز على كفاءة استخدام الطاقة.

٣٠ - وواصل برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم للسياحة المستدامة على مستوى القاعدة الشعبية بتقديم أكثر من ١ ٧٠٠ منحة متصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياحة ولا سيما بالسياحة البيئية. وفي السلفادور، وسيشيل، وغواتيمالا، وهندوراس، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من المرفق، على تعميم حفظ التنوع البيولوجي في قطاع السياحة. وقد سمحت مبادرة خط الاستواء، وهي شراكة أقيمت بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والأعمال التجارية، بإعداد أكثر من ٧٠ دراسة حالات متصلة بالسياحة البيئية.

٣١ - وأُطلِقت مبادرات محلية أخرى في مجال النهوض بالاستدامة من خلال السياحة في كولومبيا وهندوراس. وقد أنشأت كولومبيا وحدات معنية بتوحيد المقاييس على المستوى القطاعي لإعداد معايير تقنية قطاعية متعلقة بالأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية - الثقافية للسياحة، وذلك بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للسياحة في هندوراس، ورابطة الفنادق الصغيرة في هندوراس، ومشروع بروبارك (ProParque) الذي تنفذه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وتهدف هندوراس إلى تنفيذ نظام أمريكا الوسطى المتكامل لضمان النوعية والاستدامة، وقد وضعت سياسة وطنية بشأن الأراضي الرطبة بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة من وزارة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة والتعدين ومسؤولون من الإدارات المعنية بالتنوع البيولوجي، وحفظ الغابات، والمناطق المحمية والحياة البرية، ويقوم بتنفيذ هذه السياسة معهدُ هندوراس للسياحة. ومشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني على الصعيد المحلي جليّة في قياس الاستدامة، وهي تكتسي أهمية حاسمة للتنمية المستدامة للسياحة.

٣٢ - أما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد أُحرز تقدم في مجال السياسات والخطط السياحية في بربادوس، وسيشيل، وسانت كيتس ونيفس، وهي تدعو إلى تطبيق المعايير والأنظمة الدولية المتعلقة بتنمية السياحة المستدامة، وإلى التطوير المسؤول للمنتجات، وإلى تحسين تنمية الموارد البشرية والتعليم من أجل تعزيز إشراك أصحاب المصلحة. وتتضمن الخطة الرئيسية للسياحة في بربادوس للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣، استراتيجياتٍ تهدف لإعداد تلك السياسات بطريقة تكفل جعل السكان المحليين والفوائد التي يجنونها في صميم هذه الخطة خلال السنوات العشر المقبلة. أما البرنامج الوطني لسيشيل المتعلق باستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدامين لعام ٢٠١٥، فهو يسلّط الضوء على الممارسات المستدامة في السياسات التي يتبعها هذا البلد ويركز على تعزيز علامة السياحة المستدامة لسيشيل. وتشجع السياسةُ العامة والخطط قطاعَ السياحة على اعتماد ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامين بزيادة عدد أنشطة السياحة البيئية في الوِجهات السياحية. ونظرًا إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية هي أكثر المواقع تضررا من تغيّر المناخ ومن غيره من الآثار البيئية، فمن المهم إدماج المزيد من الأنشطة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياساتها وخططها السياحية الوطنية ويجب تسريع وتيرتها محلياً على عين المكان.

٣٣ - وتتضمن بعض السياسات والاستراتيجيات والخطط الهادفة لتناول ممارسات السياحة المستدامة وتسريع نسقها منحَ شهادات وجوائز، وتطبيق معايير دولية للجودة، ومعايير مرجعية محلية ومخططات طوعية متعلقة بالاستدامة. وتركّز إندونيسيا على زيادة توحيد المقاييس عبر معيار تنمية الوجهات السياحية المستدامة القياسية، وإصدار شهادات بشأن

الوجهات المستدامة، وإقامة مرصد للسياحة المستدامة في إطار تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بتنمية السياحة المستدامة لعام ٢٠١٤. وأبلغت رومانيا عن مشروع ''ألكتور''، وهو شبكة تعاونية تشارك فيها جهات متعددة المستويات تسعى إلى النهوض بمعايير جودة السياحة المتصلة بالتراث على مستوى يتجاوز الحدود الوطنية. وفي إطار برنامج حوض البحر الأسود التنفيذي المشترك للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، ركّزت المشاريعُ على استخدام العديد من قيم التراث الملموس وغير الملموس لإعداد منتجات سياحية عابرة للحدود، وللاستثمار في رأس المال البشري والابتكار وتوطيد الشراكات الإقليمية والتعاون في المنطقة. وقد منحت العديد من الدول الأعضاء وتلقّت جوائز وشهادات متصلة بالممارسات المستدامة والابتكار في قطاع السياحة، كما أعدّت مبادئ توجيهية بشأن المزيد من الممارسات المستدامة في القطاع الخاص. ونجدُ من بين هذه الدول إسبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وبلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وزمبابوي، وسيشيل، وصربيا، وكوستاريكا، وماليزيا، والمغرب، وميانمار، والنمسا، وهندوراس. كما تضمّنت الخطط الرئيسية والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالسياحة في كل من بنغلاديش، وتوغو، ورومانيا، وزمبابوي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، والمغرب، وميانمار إشارات محدَّدة للدعم التقني والمالي وللمعايير الدولية ولشروط تنمية السياحة المستدامة.

٣٤ - وقد سعت إسبانيا، وإندونيسيا، وسانت كيتس ونيفس، وغواتيمالا إلى إدماج معايير الاستدامة التي وضعها المجلس العالمي للسياحة المستدامة في سياساتها وخططها الرئيسية المتعلقة بالسياحة. وتعمل إندونيسيا على إدماج تلك المعايير، والمؤشرات المستمدّة من دليل منظمة السياحة العالمية ومن المعارف المحلية في خريطة الطريق لعام ٢٠١٤ من أجل توحيد المقاييس وإنشاء مرصد. وأشارت إسبانيا، وتركيا، ورومانيا، وكوستاريكا إلى الجهود التي بذلتها لتنفيذ معايير برنامج العلَم الأزرق للتنمية المستدامة في الشواطئ والسواحل. وأبلغت تركيا كذلك عن استخدام برنامج ''النجمة الخضراء'' للفنادق. وفي تركيا، سعت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالسياحة المستدامة والسياحة الأهليّة بوضع سياسات محددة واتّباع أفضل الممارسات ووضع خطط لتقديم منح وإنشاء مرصد وطني. وعلاوة على ذلك، ذكر البلد أنه وضع نموذجا للسياحة المستدامة ونظام مؤشرات يستند إلى النظام الأوروبي للمؤشرات السياحية من أجل تنمية السياحة ورصدها على الصعيدين المحلي والمجتمعي، وذلك في إطار مشروعه الهادف لتنمية السياحة الموجّهة للتنمية الريفية في وادي كورو.

٣٥ - وذكرت كل من إندونيسيا، وبلغاريا، وبوتان، وزمبابوي، والسلفادور، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، وميانمار تحديدًا توفيرَ العمالة المحلية واستخدام المعارف والتمكين. غير أن جميع المجيبين، بما في ذلك إسبانيا، وألمانيا، وأوغندا، وتركيا، وتوغو، وتونس، ورومانيا، وصربيا، والمغرب، أشاروا إلى بذل جهود على مستوى المجتمعات المحلية المضيفة، وإلى أهمية الحفاظ على المعارف المحلية والثقافة والرعاية الاجتماعية وإلى ضرورة أن تجني المجتمعات المحلية فوائد من خلال تنمية السياحة المستدامة وتعزيزها في سياق القضاء على الفقر. واتضح أن هذه الجهود مهمة بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بربادوس، وسيشيل، وسانت كيتس ونيفس. ولذلك، فإن زيادة إشراك المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في الحفاظ على التراث وتحقيق التنمية المستدامة للسياحة ضروري للتخفيف من الآثار السلبية على الموارد الطبيعية والثقافية مع تحسين، في الوقت ذاته، الرفاه الاقتصادي وإتاحة خيارات للتنمية المستدامة للسياحة تكون أصيلة ومتنوعة. ويمكن أن تساعد هذه الجهود على التصدي للفقر والقضاء عليه بينما توفر للمجتمعات المحلية عددا أكبر من الخيارات للحصول على عمل في قطاع السياحة.

٣٦ - ويساهم توفير فرص للعمل في المناطق الريفية، مع التركيز على إتاحة فرص عمل في قطاع الأعمال للشباب، في تحقيق رفاههم ويساعد على تفادي تناقص عدد سكان الأرياف. وهناك جهود جارية لتمكين النساء والشباب في إطار تنمية السياحة المستدامة والسياسيات المتعلقة بها في كل من إسبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وبلغاريا، وتركيا، وتوغو، وزمبابوي، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وصربيا، وكوستاريكا، ولبنان، وميانمار. وقد عقدت السلفادور أول منتدى وطني لها بشأن الآفاق والتحديات الماثلة أمام دوائر السياحة الريفية في عام ٢٠١٣، وقد تناول المنتدى بشكل مباشر الغايتين ٣ و ٩ من الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة في إطار نشر وثائق المؤسسة السلفادورية للسياحة والمبادئ التوجيهية للاستثمار في السياحة الريفية وفي السياحة الأهلية. وتساعد المبادرات الهادفة لتنفيذ مشاريع من أجل تنمية السياحة المستدامة وتنمية الموارد البشرية وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات على تحفيز النساء والشباب والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية على إطلاق مشاريع في مجال تنمية السياحة المستدامة. وأبلغ ثمانية عشر من المجيبين عن المبادرات المحلية والوطنية التي أطلقوها من أجل توفير المزيد من فرص العمل والتدريب، مما يساعد على التعجيل بتنفيذ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة في قطاع السياحة.

٣٧ - وبإعطاء دفع للمزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار السياسات والخطط الرئيسية المتعلقة بالسياحة التي تتطرق إلى ضرورة زيادة بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، يمكن إطلاق المزيد من المبادرات المحلية والأهلية وإنتاج المزيد من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإحراز تقدم أكبر. وتسعى 'مبادرة السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر' التي أطلقتها منظمة السياحة العالمية إلى رفع مستوى الوعي والمساعدة على تعزيز الإمكانات المحفّزة لقطاع السياحة في مجال التخفيف من وطأة الفقر والحد منه بإطلاق مشاريع على الأرض. وفي أوغندا، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، على إنشاء روابط بين الشركات القائمة والمؤسسات السياحية المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى تحديد الاحتياجات والأولويات اللازمة للنهوض بقطاع سياحي شامل ومستدام. ويندرج مشروع ''الحفاظ على إرث شلالات فيكتوريا'' في زيمبابوي ضمن هذه المبادرة[٩]. وقد أبلغت كل من أذربيجان، وإسبانيا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتوغو، وتونس، ورومانيا، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وصربيا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، وميانمار أيضا عن مشاريع تشجّع على إطلاق المزيد من المبادرات الأهلية عن طريق بناء القدرات في مجال تنمية السياحة المستدامة وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقام سبعة عشر من المجيبين المشار إليهم أعلاه، إضافة إلى هندوراس وسلوفاكيا، بتطوير منتجات سياحية داخلية ومحلية أكثر تنوعا موجَّهة للسكان المحليين والسياح للتخفيف من حدة المشاكل من قبيل تغيّر المناخ وغير ذلك من الآثار البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تخلّفها السياحة على الوِجهات. ويركز برنامج إندونيسيا الوطني الحالي الهادف لتمكين المجتمعات المحلية في قطاع السياحة تحديداً على هذه الجوانب من خلال الاستثمار الريفي لإنتاج منتجات محلية وبناء القدرات والحفاظ على البيئة وإدارة موارد الطاقة المتجددة.

٣٨ - وقد تأكدت زيادة تنويع المنتجات المعدّة للسياحة المحلية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، ولا سيما في أوروبا، حيث أشار العديد من المجيبين إلى إنشاء المزيد من الأنشطة السياحية الريفية وفي جبال الألب والأنشطة المتعلقة برياضة المشي وركوب الدراجات، التي لا توفر وسائل نقل بديلة للتخفيف من الآثار البيئية الضارة فحسب، بل تسمح أيضا للسيّاح بالاحتفال بالتراث الطبيعي والثقافي للمشاهد المحلية

(٩) ارتفعت الحافظة الإجمالية للمشاريع التي يجري تنفيذها في إطار 'مبادرة السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر' لمنظمة السياحة العالمية لتصل إلى ١١٥ مشروعا في ٤٥ بلدا، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ١٢ مليون دولار.

وباستكشافها. ويساعد الاستخدام الأمثل لوسائل النقل البديلة أيضا على مكافحة تغيّر المناخ، وبخاصة في البلدان النامية. وقد تضمّنت الدولُ المجيبة إسبانيا، وإسرائيل، وألمانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وصربيا، وكرواتيا، والنمسا.

٣٩ - كما يرتبط تطوير الهياكل الأساسية بتنويع المنتجات وتطوير السياحة. وذكرت أربعة وعشرون دولة مجيبة أنها قامت بتطوير هياكل أساسية أو بإعادة تطويرها لتعود بأكبر قدر من الفوائد على المجتمعات المحلية والسياح، مع الحرص على التخفيف من الآثار على البيئة وعلى التراث الاجتماعي والثقافي للوِجهات السياحية. وأبلغت زمبابوي أنها قامت بتجديد الهياكل الأساسية لمرفق ذي اكتفاء ذاتي وحمام سباحة محلي في إطار مشروع 'الحفاظ على إرث شلالات فيكتوريا'. وقد أنشئت متنزهات وطنية في أذربيجان، أما في تركيا، فقد استُخدمت تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية لرسم خرائط تحدد مواقع المناظر الطبيعية المحلية ولقياسها ودراستها في إطار مشروع يهدف لتنمية السياحة في حوض الفرات. ويهدف المشروع إلى تطوير المناطق المحيطة وتزويد السكان المحليين بمنطقة تنمية محمية لأغراض الثقافة والسياحة. وقد أُجريت دراسات عن الهياكل الأساسية والمناظر الطبيعية على الصعيد الوطني، أبلغ المجيبون من خلالها عن عمليات تطوير للهياكل الأساسية أو إعادة تطوير لها من أجل تعزيز السياحة المستدامة بفعالية وإشراك أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين في تطوير منتجات السياحة المستدامة والسياحة البيئية.

٤٠ - وأبلغ العديد من المجيبين عن هياكل للتسويق وتطوير المنتجات الموجّهة إلى البلدان المجاورة في إطار جهودهم الرامية إلى تعزيز السياحة ''الداخلية'' والتنمية المحلية وتحسين الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي[١٠]. ومن أصل البلدان المجيبة البالغ عددها ٢٢ بلدا على الأسئلة المتعلقة بتنمية السياحة الريفية والسياحة المتعلقة بالتراث، قام ١٦ بلدا بالترويج للتراث الثقافي والطبيعي، بينما ركّزت بنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتركيا، ورومانيا، وزمبابوي، وسيشيل، وصربيا، وكرواتيا، على التراث الثقافي. ويركز أحد عشر بلدا من البلدان الاثنين والعشرين، إضافة إلى بربادوس، وكوستاريكا، وهندوراس، أكثر على السياحة القائمة على الطبيعة. أما إسبانيا، وأوغندا، وبوتان، وهندوراس فقد أبلغت عن سعيها للنهوض بالسياحة المتصلة بالأحياء البرية. وأشارت البوسنة والهرسك، ورومانيا، والسلفادور، وكوستاريكا، وهندوراس إلى أنها قامت بتطوير المزيد من المشاريع السياحية المرتبطة بالأغذية والنبيذ، بينما أشارت ألمانيا، وتوغو، وغواتيمالا صراحة إلى أهمية المواقع التي صنّفتها اليونسكو ضمن مواقع التراث العالمي وإلى ضرورة حمايتها بتنمية السياحة

(١٠) مشروع الاستثمار السياحي الذي نفذته منظمة العمل الدولية في مقاطعة كوانغ نام، فييت نام.

المستدامة. وفي المجموع، أشار ٧١ في المائة من المجيبين إلى ضرورة تعزيز تطوير المنتجات والترويج لها من خلال حملات التسويق والدعاية من أجل التعجيل فعلاً بنسق الاستدامة في قطاع السياحة بغية إنتاج منتجات أصيلة ومن صنع المجتمعات المحلية تساعد بشكل أفضل على الحفاظ على التراث والرفاه الاجتماعي.

٤١ - وذكر عشرون من البلدان المجيبة المبادرات المتصلة بالتسويق والتعميم والترويج التي أطلقوها في مجال تنمية السياحة المستدامة. وينبغي أن تكون استراتيجيات وأدوات تطوير المنتجات السياحية والترويج لها مبتكرةً وحديثة، مما قد يستدعي تقديم القطاع العام مساعدات تقنية ومالية إلى مبادرات المجتمعات المحلية من أجل تعزيز السياحة المستدامة بفعالية. وأشار أحد عشر بلدا من المجيبين إلى أهمية التكنولوجيا والتعبئة السياحية داخل القطاع والاقتصاد عموما. وقد استخدمت البوسنة والهرسك وتركيا تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية والنظام العالمي لتحديد المواقع في إطار مساعيهما لتطوير منتجاتهما من أجل رسم مسارات سياحية متعلقة بالتراث، بينما استخدمت كوستاريكا تطبيقا لرسم الخرائط بنظام المعلومات الجغرافية لقياس ورصد مستويات الفقر في المجتمعات المحلية.

٤٢ - وشدد المجيبون الآخرون أيضا على أن التكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تنمية السياحة المستدامة بشكل عام، تتطلب استخدام المزيد من أدوات القياس وقواعد البيانات وقابلية المحاكاة وتوسيع النطاق وكذلك إنشاء مراصد للسياحة المستدامة تتبع منظمة السياحة العالمية من أجل إدارتها ومراقبتها بشكل سليم. أما إندونيسيا وهندوراس، فهما بصدد إنشاء مرصد في إطار شبكة مراصد السياحة المستدامة التابع لمنظمة السياحة العالمية، وذلك سعيا لرصد وإنشاء مؤشرات تتعلق بتغير المناخ والتنمية المستدامة للسياحة، بينما تعتزم السلفادور إنشاء مرصد في إطار سياستها وخططها لما بعد عام ٢٠١٦. وساعد الدليل النموذجي للوِجهات الذي وضعته سانت كيتس ونيفس استنادا إلى معايير ”المنظمة الدولية للأسفار المستدامة“ على إنشاء ’تحالف الوِجهات السياحية المستدامة للأمريكتين‘ بين أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبنما، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وذلك في إطار الجهود المتعلقة بقابلية المحاكاة وتوسيع النطاق. وتتعلق العديد من المبادرات بإتاحة اطلاع السكان المحليين والسيّاح على البيانات والمنتجات وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالسياحة، مع التركيز على تغير المناخ والآثار البيئية والاجتماعية - الثقافية للسياحة على الوِجهات.

٤٣ - وفي إطار المساعي الضرورية لحماية البيئة، يشير الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وإعلان بيجين بشأن السياحة المستدامة باعتبارها محركا للتنمية والسلام تحديدًا إلى أهمية الاستخدام المستدام للموارد البحرية وإلى اتباع سلوك أفضل في الوِجهات الجزرية وحماية المحيطات والرعاية الاجتماعية. وشدد العديد من المجيبين على أهمية الحفاظ على موائل المحيطات والأحياء البرية والنظم الإيكولوجية بتطبيق معايير برنامج العلَم الأزرق والصيد المستدام، من بين أمور أخرى. ويكرر هذا النداء ضرورة أن تصبح السياحة والوجهات السياحية أكثر صلابة في مواجهة تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والآثار البيئية. وقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية المساعدة للشركات والأوساط السياحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على صياغة وتنفيذ خطة لمواجهة التهديد الناجم عن تغير المناخ. وفي إندونيسيا، وسيشيل، وهندوراس، يحصل قطاع السياحة على الدعم لتحسين كفاءة استخدام الطاقة فيه وللحصول على خيارات الطاقة المتجددة المتاحة. وكانت الاهتمامات البيئية والتنوع البيولوجي من بين الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها ٢٦ بلدا من المجيبين على الاستقصاء، ومن بينها دول جزرية صغيرة نامية مثل بربادوس وسيشيل، بينما أعرب ١٤ من المجيبين تحديدًا عن انشغالهم بإدارة المياه واستخدام الموارد البحرية والساحلية.

٤٤ - وقد أحرز المجيبون تقدّما على مستوى السياسات والخطط المتعلقة بالسياحة المستدامة في مجال تطوير الهياكل الأساسية والمنتجات والتسويق والقياس. وأصبحوا يركّزون جميعًا على حفظ التراث الثقافي والطبيعي ويحرصون على التعجيل بذلك في الوِجهات السياحية كما يسعون إلى تمكين المرأة والشباب من أجل القضاء على الفقر باعتماد أدوات أقوى لبناء القدرات، وتقديم مساعدات تقنية ومالية من الحكومات وغيرها من الكيانات، وبوضع خطط وتنويع المنتجات المحلية في قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. ويمكن لتعزيز وتنفيذ المشاريع المحلية والمشاريع الأهلية أن يسهّل إمكانية الحصول على المعلومات والأدوات التي تساعد على إدارة ورصد تنمية السياحة على الصعيدين الوطني والعالمي، ورصد آثارها على البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، وعلى وضع خطط وسياسات سياحية أكثر قابلية للمحاكاة ولتوسيع نطاقها بحيث يمكن تطبيقها على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وسيساعد ذلك بدوره على ضمان مواءمة التقارير المقدَّمة وتعميم تطبيق المعايير الدولية في المشاريع المضطلع بها على مستوى المجتمعات المحلية على الأرض.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٥ - قد سمح التقدم المحرَز في مجال السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، بإدماجها في السياسات والأولويات الوطنية. وأصبحت الدول الأعضاء والمؤسسات الإنمائية الدولية تعترف بشكل متزايد بأهمية المنتجات السياحية المعدَّة محلياً والتعاون بين القطاعين العام والخاص والقياس في مجال السياحة المستدامة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من أشكال عدم المساواة، وتحسين سبل العيش في البلدان النامية والتقليص من الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية السلبية. وأشار بعض الدول الأعضاء إلى ضرورة توفير الدعم الكافي للبرامج والمشاريع المتصلة بالسياحة المستدامة، بحيث يشمل مساعدات مالية وتقنية وتعميم معايير الاستدامة على الصعيد الدولي، باعتبارها أولوية ملحّة. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في ما يلي:

(أ) أن توصي جميع الدول الأعضاء بأن تستعرض أطرها وسياساتها السياحية الحالية من أجل إدماج السياحة المستدامة بشكل تام، وهكذا تُنمي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتزايدة لقطاع السياحة إلى أقصى حد، بالاعتماد على إمكانات قطاع السياحة باعتباره عامل تغيير يتيح التعجيل بالتحوّل نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛

(ب) أن تشدد على ضرورة تعزيز تنمية سياحةٍ قادرة على الصمود ومتأهِّبة لمواجهة صدمات خارجية، سواء كانت ناتجة عن كوارث طبيعية أو من فعل الإنسان، بوسائل تتضمن، في جملة أمور، تحسين التكامل بين قطاعي السياحة ومواجهة الطوارئ، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتنويع الأنشطة والمنتجات؛

(ج) أن تشجّع الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع السياحة على مواصلة إجراء تقييمات والقيام بعمليات رصد منتظمة وفي أوانها للآثار البيئية والاجتماعية والثقافية للسياحة بالتوازي مع تقييم فعالية مختلف أشكال السياحة من حيث التخفيف من وطأة الفقر، والحماية البيئية والثقافية، وتعزيز التنمية المستدامة؛

(د) أن تدعو الحكومات وقطاع السياحة والمنظمات المعنية، إلى إشراك المجتمعات والمحلية والشعوب الأصلية وتمكينها، بما في ذلك النساء والشباب، وذلك للاستفادة من خبراتها ومعارفها وقيمها، وإلى تعزيز مشاركتها الكاملة والفعلية في جميع العمليات السياحية وفي عملية بلورة السياسات والممارسات المتصلة بمسائل الاستدامة الهادفة إلى الحد من الفقر، لا سيما فيما يتعلق بالفئات المحرومة من السكان؛

(هـ) أن تشجّع الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع السياحة على تحسين الجهود الرامية إلى قياس دور السياحة المستدامة بشكل منتظم من أجل اتخاذ المزيد من القرارات القائمة على معطيات موثوقة، وإتاحة إمكانية المحاكاة وتوسيع النطاق على الصعيدين المحلي والوطني، ولا سيما في سياق الأنشطة الاقتصادية الأخرى وباستخدام تكنولوجيات مبتكرة لمعالجة الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية؛

(و) أن تدعو الحكومات وغيرها من الجهات المعنية الراغبة في إنشاء نماذج وطنية لقياس ورصد الاستدامة إلى الترحيب بالمبادرات الإقليمية، مثل النظام الأوروبي للمؤشرات السياحية، وإلى الانضمام إلى إطار الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية من أجل تحسين التنمية المستدامة وقياسها، وتبادل أفضل الممارسات، ورصد أثر السياحة على المجتمعات المحلية في الوِجهات السياحية فيما يتعلق بأبعاده الاقتصادية والبيئية ولا سيما أبعاده الاجتماعية – الثقافية؛

(ز) أن تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم الدعم للجهود المحلية والإقليمية المبذولة في مجال حماية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي بسُبل منها:

'١' إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان إمساكهم بزمام الأمور على مختلف المستويات، ولا سيما على الصعيد المحلي؛

'٢' تنويع المنتجات السياحية المحلية للنهوض بالسياحة الداخلية والمحلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع السياحة؛

'٣' التعجيل بالاستهلاك والإنتاج المستدامين بتنظيم حملات تسويق موجَّهة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك السياح، والقطاع الخاص، والسلطات الوطنية المعنية بالسياحة والمناطق المحمية؛

(ح) أن تشجّع الحكومات والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على دعم تنسيق ومواءمة الأطر والمعايير والشهادات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة وإمكانية الحصول عليها وغيرها من المعايير التي تضمن التوافق وقابلية المحاكاة وتوسيع النطاق على المستوى المحلي من أجل مساعدة البلدان على تعزيز السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، التي تساعد فعلاً على التخفيف من وطأة الفقر وعلى حماية البيئة بما يلي:

'١' دعم نماذج أفضل الممارسات المحلية التي تقيس السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، وتهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على التراث؛

'٢' معاينة النماذج الإقليمية، مثل المتنزهات العابرة للحدود، والمناطق والممرات البحرية المحميّة، التي تشجع الإدارة البيئية والاجتماعية التعاونية؛

'٣' تطبيق المبادئ والنماذج والمؤشرات الواردة في دليل منظمة السياحة العالمية المتعلق بالحد من الفقر من خلال السياحة في إطار 'مبادرة السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر'، وفي المدونة العالمية لآداب السياحة، والشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية، وغيرها من المعايير والمواصفات المعترف بها دوليا المتعلقة بالاستدامة في مجال تنمية السياحة؛

(ط) أن تدعو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المساعدات التقنية والمالية للحكومات، من أجل المساعدة، حسب الاقتضاء، على:

'١' دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة المستدامة، والشهادات الطوعية المقدَّمة من أطراف ثالثة مستقلة والمعترف بها دوليًّا التي تتضمن معايير لحماية التنوع البيولوجي، من أجل وضع آليات للمساءلة؛

'٢' تحسين وتعزيز الشهادات والمعايير القياسية الدولية والوطنية عن طريق مقاييس طوعية تقليدية وغير تقليدية على المستوى المحلي، وبإشراك أصحاب المصلحة بفعالية؛

'٣' ضمان أن تسهم الاستثمارات في قطاع السياحة في المحافظة على التنوع البيولوجي والتراث الثقافي وفي تنمية المجتمع ومساعدة الشركات على اتباع ممارسات مستدامة؛

'٤' بناء القدرات من خلال تنظيم حلقات العمل التي تدعم التسويق وعرض المنتجات لفائدة المجتمعات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

'٥' إنتاج منتجات سياحة مستدامة محلية ومتنوعة من صُنع المجتمعات المحلية، يمكنها أن تضمن الوصول إلى الأسواق وتحقيق الرفاه المحلي بحيث يمكن عرض هذه المنتجات وترويجها وتسويقها كمنتجات تكميلية في المنطقة؛

'٦' إعداد مواد تهدف إلى التوعية بالتنمية المحلية، وتمكين النساء والسكان الأصليين، وتشجيع الشباب على الابتكار وعلى إطلاق مشاريع، من أجل كفالة استدامة قطاع السياحة ومساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد؛

(ي) أن تدعو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تحسين نقل وتطبيق وتمويل ونشر التكنولوجيات المبتكرة في الجهود الرامية إلى تنويع المنتجات المحلية، وتعزيز بناء القدرات المحلية، والتعجيل بالسياحة المستدامة من أجل تحقيق الرفاه البيئي والاجتماعي والثقافي.

المرفق

الدراسة الاستقصائية لمنظمة السياحة العالمية بشأن تنفيذ القرار ٦٩/٢٣٣ عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

قائمة الدول التي أجابت على الدراسة الاستقصائية (حتى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦)

١ - النمسا[أ]

٢ - أذربيجان

٣ - بنغلاديش

٤ - بربادوس

٥ - بوتان

٦ - بروني دار السلام[أ]

٧ - بلغاريا[أ]

٨ - البوسنة والهرسك[أ]

٩ - كولومبيا[أ]

١٠ - كوستاريكا[أ]

١١ - كرواتيا[أ]

١٢ - السلفادور[أ]

١٣ - ألمانيا[أ]

١٤ - غواتيمالا[أ]

١٥ - هندوراس[أ]

١٦ - إندونيسيا

١٧ - إسرائيل

١٨ - لبنان

١٩ - ماليزيا

٢٠ - المغرب[أ]

٢١ - ميانمار

٢٢ - رومانيا

٢٣ - سانت كيتس ونيفس

٢٤ - صربيا

٢٥ - سيشيل

٢٦ - سلوفاكيا

٢٧ - إسبانيا[أ]

٢٨ - توغو

٢٩ - تونس[أ]

٣٠ - تركيا[أ]

٣١ - أوغندا

٣٢ - زمبابوي

(أ) أجابت هذه الدول أيضاً على الدراسة الاستقصائية التي أُجريت في عام ٢٠١٤.